



مجلة

مجمع اللغة العربية

الجزء الثامن

مطبعة وزارة التربية والتعليم

١٩٥٥

مجلة
مجمع اللغة العربية

الجزء الثامن

مطبعة وزارة التربية والتعليم
١٩٥٥

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة التحرير

هذا هو الجزء الثامن من مجلة المجمع ، يحوى أعمال المجمع الرسمية التي عرضت في مجالسه أو في مؤتمراته خلال ثلاث دورات متتابعة ، هي السادسة عشرة والسابعة عشرة والثامنة عشرة ، من سنة ١٩٤٩ إلى سنة ١٩٥٢ ، إلا بقية من البحوث التي أقيمت في الدورة الثامنة عشرة نحسبنا أن يزداد بها حجم هذا الجزء ازدياداً يخرج عن المؤلف ، فأرجأناها إلى الجزء التاسع . وهناك أعمال المجمع التي تتابعت في الدورات التالية من الدورة التاسعة عشرة إلى دورة هذا العام ، معدة للنشر ، يرتقب الجمهور ظهورها ليتابع جهود المجمع ونشاطه .

وقد كنا نطمح حين أجهنا بمجلة المجمع إلى مطبعة وزارة التربية والتعليم أن نتمكن من إصدار أجزاء متتالية تستوعب ما تجمعت في الدورات السابقة من بحوث ومصطلحات ، ولكن على الرغم مما بذله القائمون على هذه المطبعة من جهود مشكورة فإن وفرة ما لديها من أعمال لم تيسر للمجمع أن يحقق مبتغاه .

ومنذ عهد بعيد سعى المجمع إلى أن يكون هيئة لها استقلال مالي ، لكي تتمكن له أسباب العمل على نطاق واسع ، ولكي تتوافر له وسائل العناية بطبع إنتاجه ونشره . ويسعدنا اليوم أن ننوه بأن هذه الأمنية قد تحققت ، إذ أصدرت الحكومة في عهد الثورة المبارك قانوناً للمجمع يسبغ عليه شخصية اعتبارية ويتيح له استقلاله المالي - وقد نشرناه في صدر مواد هذا الجزء - وما كاد يصدر هذا القانون حتى أتبعه المجمع لأئحة داخلية نص فيها على أن تظهر مجلته مرتين على الأقل في العام ، وستنخذ الأمانة لتنفيذ ذلك في القريب ، حتى تخرج المجلة حافلة بألوان مختلفة من البحوث والدراسات تمثل نشاط المجمع في خدمة اللغة .

والله ولي التوفيق ما

ضبط الكتابة العربية

للأستاذ محمود تيمور ، عضو المجمع (*)

فهل مبعث ذلك أننا عددنا أنفسنا عرباً
أقوى سلائق من العرب الخالص في العصر
الأموي ، وأقدر منهم على قراءة ما يكتب
بالحروف العربية غير مضبوطة ؟

كلا ، فانه لا خلاف على أن قراءة
الكلام غير المضبوط قراءة صحيحة ، أمر
يتعذر على المثقفين عامة . بل إن المختصين
في اللغة ، الواقفين حياتهم على دراستها ،
لا يستطيعون ذلك إلا باطراد اليقظة ، ومتابعة
الملاحظة . وإن أحداً منهم إذا حرص على
ألا يخطيء ، لا يتسنى له ذلك إلا بمزيد من
من التأنى ، وإرهاق الذاكرة ، وإجهاد
الأعصاب .

لم يكن مبعث اقتصرنا في الطباعة على
الحروف العربية دون ضبط أننا وجدنا فيها
غنية وكفاية ، وإنما كان مبعثه أن أوضاع
الكتابة العربية يصعب معها إدخال علامات
الضبط في المطابع ، فلم يتح لهذه العلامات
أن تأخذ مكانها على الحروف المطبوعة إلا في
أحوال قليلة ، وضرورات خاصة .

وكان في مقدمة هذه الضرورات
والأحوال بعض الكتب المدرسية الخاصة
بمواد اللغة العربية : مثل كتب النحو والمطالعة
فطبعت مشكولة لاستعمالها في المدارس .
ولكن كان لذلك أثر سيئ ، فقد أشاع بين
المثقفين شعوراً نفسياً نحو هذا الشكل ،
شعور استعلاء عليه ، وأنفة منه . إذ توهم

ما كاد يبدأ عهد التدوين العربي في عصر
الدولة الأموية ، حتى تبين أن هذه الحروف
العربية وحدها ليست مغنية في ضبط الكلام .
ولذلك أخذ الأمويون في ابتكار علامات
للضبط توضع على الحروف ، نفيًا للخطأ ،
ورفعاً للبس . هذا والأمة العربية في جملتها
يومئذ مستقيمة الألسن ، صافية السلائق ،
فصيحة اللهجات .

ولقد بلغ من شعور الأقدمين بضرورة
الضبط ، أنهم لم يكونوا يقتصرون على وضع
العلامات المقررة ، بل لقد كانوا يلجئون
إلى التعبير في المواضع المهمة للكلمات التي
يخشون عليها الالتباس . فيكتبون مثلاً أن
الكلمة بفتح الحرف الأول وسكون الثاني
وضم الثالث وكسر الرابع . وما بعثهم على ذلك
إلا خوف التصحيف والتحريف ، بل لعلمهم
خشوا أن تذهب علامات الضبط ، أو أن
يستقل النساخ نقلها ، فأرادوا تسجيلها
بالتعبير . وليس أبلغ من هذا دليلاً على
رهافة شعورهم بنقص الحروف العربية وحدها
في الأداء ، وبقيام الحاجة إلى ضبط الكلمات
ضبطاً لا لبس فيه .

فأما نحن فإثنا في مستهل نهضتنا الحديثة ،
حين بدأنا نتخذ الطباعة وسيلة للتدوين ،
اكتفينا بالحروف العربية عارية عن علامات
الضبط للكلام .

(*) ألقى هذا البحث في الجلسة الحادية عشرة
للؤتمر (٢٤ من يناير ١٩٥١) .

ولا غرو في أن يعجز العامة عن القراءة الصحيحة ، وأن يجد الخاصة فيها صعوبة وحرجا ، فقد ذهبت عن العرب سلاتقها الفصيحة منذ عهد وآماد ، وأصبحت اللغة تؤخذ تلقيناً ، وتكتسب تمريناً . إذ استقرت لنا لهجة عامية يجرى بها على ألسنتنا مأوف الكلام ، وهذه اللهجة تجانب لغة الكتابة الفصحى في خصائصها الواضحة ، أعني الإعراب وما إليه مما يقتضيه الاشتقاق وتصريف الألفاظ والصيغ . فأصبحنا إذا أردنا أن ننطق بما نكتب ، عانينا أن نعره ، وأن نقوم بتصريفه معاناة لا تخاو من تكلف ، ولا تسلم من تعثر . ولذلك نجد المدرس في مدرسته ، والمحاضر على منصته ، والمتحدث أمام المذيع ، يستنجدون مضطرين بالوقف ، ويمتعضون بعض الصيغ ، فراراً من كلفة الإعراب ، واتقاء للخطأ في تصريف الألفاظ .

وقد أدت هذه المصاعب التي يضيق بها الناطقون بالفصحى ، أو الحرصاء على النطق بها إلى المنادة بترك الإعراب ، واللجوء إلى الوقف . على أن الأخذ بهذه الدعوة لا يرفع جملة ما هنالك من مصاعب ، فن وراء الإعراب ضبط بنية الكلمة ، في أوائلها وأواسطها ، مما تقتضيه قواعد الصرف ، وسماع اللغة . فإذا نودى بأن ننفذ عن اللغة إعرابها وصرفها وضوابط كلماتها جميعاً ، فلا تسمية لذلك إلا أنه « انحلال لغوي » ، إذ هو يفقد اللغة مقومات من جوهرها الأصيل .

حقاً لقد شاعت في البلاد العربية بيئة

الكبار أن الضبط لا يكون إلا للصغار ، وأنه للتلامذة دون الأساتذة ، وأن الكتب المدرسية هي وحدها التي تظهر مشكولة ، وعار أن تضبط الكتب التي توضع بين أيدي المثقفين الذين فارقوا مراحل التعليم . فن قدم المثقف كتاباً مضبوطاً فقد أساء الظن به ، وعزا إليه تهمة الجهل بأوضاع اللغة ، وقواعد النحو والصرف .

وجلي أن هذا الشعور النفسي نحو الشكل شعور وهمي لا أساس له ، ولا حق فيه . فهو لون من ألوان الغرور يتواضع عليه الناس . وأولئك هم الناطقون باللغات الأجنبية من فرنسية وإنجليزية وطلاينية وغيرها ، لا يكتبون كلامهم إلا مضبوطاً أتم ضبط ، ولغاتهم على وجه عام لغات كلام وكتابة معاً ، فهم بها أبصر ، وهي عليهم أيسر ، وسلاتقهم فيها أدعى إلى الاستغناء عن الضبط إن أرادوا أن يستغنوا عنه . ولكنهم يلتزمون الضبط فيما يكتبونه ، لا يعولون على علمهم باللغة ، ومراتهم على القواعد ، وانسياق ألسنتهم إلى الصواب .

فأول ما يجب أن نؤمن به ، هو أن كتابتنا العربية غير المضبوطة ، كتابة ناقصة ، وأنا نعبّر عن غرور نفسي ، وأن هذا الغرور ينحني بين ثناياه عجز الغالب منا عن القراءة الصحيحة ، وفقاً لقواعد اللغة وأوضاعها . فنحن بهذه الكتابة الناقصة نرضى غرورنا ، وإن كنا في حقيقة أمرنا نخطيء فيما نقرأ غير مباليين .

عليهم إلا معربا أصح إعراب ؛ ألا يكون ذلك سبيلا إلى طبع الألسنة على صحة النطق ، وإكسابها ملكة الإعراب ؟

لا ريب أننا أسعد حظا من العرب في العهود الغابرة ، فما كانت لديهم هذه الوسائل التي تسنت لنا الآن ، من مطبعة تخرج الكتب والصحف على اختلافها في سهولة ويسر ، ومن مذياع ينقل إلى الآذان ما تلفظه الأفواه في دقة ووضوح . فأين من هذه الوسائل الناجعة ما كان للعرب الأقدمين من وسائل محدودة وعرة لحنوا إليها لإشاعة الضبط ، والتعريف بالصواب ؟

ولكن وسائلنا على يسرها ، وقوة أثرها ، لم نحسن استخدامها ، فلم تفدنا شيئا وذلك لأننا لم نلتزم ضبط الكلام فيما نؤلف من كتب ، وما نصدر من صحف ، وما نلفظ من قول في المذياع .

فما علة إمساكنا عن إشاعة الضبط ؟

وماذا يحجم بالمطابع عن إدخال الشكل باعتباره عنصرا أصيلا في الكلام ؟

لعل أكبر البواعث في ذلك أن المطبعة العربية بدأت كما بدأت الكتابة العربية تنمسا ذات حروف غير مشكولة ، فأصبحت على هذا الوضع مألوفة جارئة . فلما أريدت المطبعة على إدخال الشكل ضاقت به ذرعا ، ووجدته ضيقا عليها ثقيلًا ، ولم تر فيه إلا واعلا دخيلا . فقد أخذت الكلمات في كتابتها أوضاعا من التركيب لا تحتل وقوع هذه الشكلات عليها .

ثقافية لها لغتها الفصحى ، وحقا إن هذه البيئة لها منبعان فياضان من المقروء والمسموع . ولكن هذين المنبعين لم يغنيا أهل العربية شيئا في صحة القراءة ، فإن المقروء عار عن الضبط ، والمطالعون يمشون في قراءتهم على غير هدى . وأما المسموع فاللحن فيه شائع ، والخطأ كثير ، وربما كان ضرره أكبر من نفعه .

ولو كانت هذه البيئة الثقافية بمنبعيها الفياضين كافلة للقارئ والسماع ضبطا صحيحا للألفاظ والصيغ ، لأدت لأهل العربية نفعا عميما ، ولكانت بذرة مخصبة لإثمار سلائق سليمة .

وأكاد أقول بأن هذه البيئة الثقافية بما فيها من مقروء ومسموع ، لو شاع فيها الضبط ، لأصبحت أقوى أثرا من تلك البيئة البدوية التي كان الخلفاء والأمراء يبعثون إليها بأبنائهم في فجر الإسلام وضحاها ، لاكتساب العزيمة من اللحن في الإعراب ، والسلامة من الخطأ في تصريف الكلام .

فلنتمثل في خاطرنا أن الضبط قد شاع بين أهل العربية في سائر ما تقع عليه الأعين ، وما تلتقطه الآذان : الطالب في مدرسته من أول مرحلة في حياته الدراسية إلى أن يتخرج في جامعته ، في مختلف مواد دراسته والقارئ عامة فيما بين يديه من الصحف والمجلات والكتب والنشرات ، والأسرة كلها بمسمع من المذياع - فلنتمثل في خاطرنا أن هؤلاء جميعا لا يقرعون ما يكتب لهم إلا مضبوطة أدق ضبط ، ولا يسمعون ما يلقي

باتخاذ الحروف اللاتينية بعد أن بحث عن طريقة لتيسير الكتابة العربية مع استبقاء حروفها الحالية ، فلم يظفر بها ، بل لقد تخيل أنه لن يظفر بتحقيق هذه الأمانة المحببة لنفسه ولأنفس أهله وأهل العربية . ولذلك لم يجد بدأ من اختيار هذه الحروف اللاتينية التي شاعت في أكثر لغات العالم . فهي وسيلة تقرب بين الأمم ، وهي مع ذلك قد مورست في الطباعة ، واكتسبت مراعاة في الاستخدام ، وأثبتت قدرتها ويسرها في ضبط كتابة اللغات الأجنبية . وقد اتخذها « معاليه » أساساً لطريقته ، ولكنه أدخل عليها من ضروب التعديل ما يناسب ضبط الكلام العربي على أدق وجه ، بحيث تجعل كل حرف في الكلمة يدل بذاته على صورته الصوتية دلالة صادقة لا لبس فيها ولا انبهام .

ب - والمنحى الثاني هو اختراع حروف جديدة تحمل محل حروفنا العربية ، ذات علامات للضبط ملائمة لها . وقد تكاثر الوردون على هذا المنحى من الحلول ، وتراجبت مراميه للفنانين بيتكرون ما يوحى إليهم التصور والتفكير ، ويقربون أو يبعثون عن صور الحروف العربية القائمة . وربما كان في ألوان هذه الحروف المخترعة ما يتوافر له الجمال والاختصار ، والسهولة واليسر ، وسائر المزايا التي لا تتوافر للحروف العربية أو اللاتينية جميعاً . فاعلى المخترعين من سبيل ، وإن المجال أمامهم لطلق ، يتيح لهم حرية الإنشاء ، ولا يقيم حيالهم عقبة مما هو قائم عتيد . ولكن الأخذ بحروف مخترعة لاعهد بها لأحد ، أمر يتطلب من رحابة الصدر ،

وعلى الرغم مما بذله أهل فن الطباعة من محاولات في معالجة الموضوع ، وما بلغوه من إخضاع حروف الكلمات لمواقع الشكل ، فإن الضبط في الحرف المطبعي ما زال يثقل الكلمات من كل جانب ، ويجعل البصر يزيغ في تصيد ما فوقها وما تحتها من حركات . وذلك إلى جانب أن تصحيح هذا الشكل في تجارب الطبع عسير جد عسير ، وأن الخطأ فيه على فرط العناية به كثير جد كثير ، ولذلك لا ترضى بإجراء الشكل في الكتب إلا بعض المطابع الخاصة . وإنما لتقيم لهذا الإجراء أكبر الوزن ، وتحسب له أكبر الحساب ، طوعاً لما يتطلب إدخال هذا الشكل من جهد وعنت في صف الكلام طورا ، وفي تصحيحه طورا .

فكيف السبيل إلى حل هذه المشكلة ؟

لقد تناولها بالبحث كثير من ذوى رأى ، وأعلنوا ما بدا لهم من مقترحات وحلول . وإنى لأحسبها ترجع إلى مناح ستة :

أ - المنحى الأول : هو اتخاذ الحروف اللاتينية ، وقد آثرت أن أبدأ به تحية لأستاذنا « عبد العزيز فهمى باشا » متعه الله بالعافية . فقد نادى بهذا الحل في بيان لا أعده إلا وثيقة تاريخية من أنفس وثائقنا التي تعالج مشكلاتنا الثقافية . وقد تكفل « معاليه » ، فيما أفاض فيه من بيان ، بتجلية ما يرد على هذا الحل من مختلف وعقب عليها ما شاء أن يعقب بالرد والتفنيد ، فلم يدع هذا المنحى زيادة لمستزيد . ومجمل ما رأى « معاليه » أنه بلحا إلى المناداة

في أوضاعها القائمة كثير الصور ، يعيا به الصفاقون ، إذ يبلغ أكثر من ثلاثمائة عين . ولو أضيف إلى الصندوق صور جديدة من الحروف عليها علامات الضبط على اختلافها ، لازداد جهد القارئ بصف الكلمات أضعافاً مضاعفة ، ولاستنفد من أوقاتهم بضعة أمثال ما يستنفدون الآن . فهذا المنحى مدعاة لكثرة التكاليف ، مضية للوقت ، مجلبة للعت ، ولذلك لا يقبل تنفيذه الطابعون ، ولا يرضى به الناثرون . ولا سيما في عصر طابعه السرعة والتيسير ، طابعه اكتساب الزمن ، واقتصاد الجهد ، والتهوين من النفقات .

هـ - وثمة منحى خامس ، وهو وضع علامات الضبط بجانب الحروف ، منفصلة عنها ، كالشأن في الحروف اللاتينية ، لا كما توضع العلامات الآن فوق الحروف أو تحتها .

وهذا الحل يقتضى أن تتغير أوضاع الكتابة العربية في تركيب الكلمات ، لكي يكون بعد كل حرف منفسح تحمل به علامة الضبط ، وأن يفصل بين حروف الكلمات بهذه العلامات . وإذن تبدو صور الكلمات فيها تنكير ، وفيها نبو عن المؤلف . يضاف إلى ذلك تقويت مزية الاقتصاد في حجم الكلمة ، فإن الفصل بين حروفها بعلامات ضبطها يضاعف حجمها .

و - وخاتمة المناحى الستة هو الاقتصار على الحروف المنفصلة ، تسهلاً لوضع علامات الضبط عليها ، وتخفيفاً على صندوق الحروف في المطبعة العربية .

وشجاعة النفس ، ومن الاستعداد لقبول الحديد الغريب أكثر مما يتطلب الأخذ بطريقة الحروف اللاتينية . لأن التنبى للحروف المخترعة التي لم تثبت لها كفاية ، ولم تعرف لها مرانة ، أشق كلفة من اقتباس حروف متعارفة ، ثبتت كفايتها في الأداء ، وكفلت مراتها في العمل .

ج - وثالث المناحى الإبقاء على الحروف العربية القائمة ، مع اختراع علامات للضبط يلاحظ في اختراعها أن تكون ميسورة على المطابع ، واضحة للقارئ ، فتلحق هذه العلامات بتلك الحروف .

ولا ريب أن حروفنا العربية إذا لحقت بها تلك العلامات ، أفقدتها صورتها المألوفة وأفاضت عليها مسحة من التنكير والغموض .

فهذا المنحى يلتقى هو والمنحى الأول والثاني معاً في ضرورة الاتفاق بادىء بدء على أن نزل عن حروفنا العربية فيما ألفنا من صورها ، وما عرفنا من علامات ضبطها .

د - وأما المنحى الرابع فهو الإبقاء على الحروف العربية وعلامات ضبطها ، على أن تصب علامة الضبط مع الحرف في بنية واحدة ، حتى لا تنحيد عنه ، ولا تنفلت منه فتبدو الحروف المطبوعة معها ضبطها متصلاً بها ، ليس بينهما من تفاوت .

وهذا المنحى تقوم في وجهه عقبتان ، كلتاهما كأداء ، أولاهما فنية ، والأخرى اقتصادية . فإن صندوق الحروف العربية

مقتبسة أو مخترعة تكتب بها اللغة العربية تكون سيلا إلى إحياء اللغة وتيسير اكتسابها ، ما دامت هذه الحروف المقتبسة أو المخترعة أدق ضبطاً ، وأدنى تناولا . فأنها بهذا الضبط وقرب التناول تجعل المتعلمين أقدر على القراءة ملكة ، وأقوم لساناً ، وأفصح بياناً .

وعلة إثارة النقاب والمعرضين لدعوى القطع بين القديم والحديد ، أنهم يخشون إذا اتخذت حروف مقتبسة أو مخترعة أن تظل المؤلفات العربية التي توارثناها على توالي الأقطاب مستغلة مستهمة لا يمسه قارئ . وبذلك تفقد الأجيال اللاحقة ما خلفته الأجيال السابقة من عصارات القرائح والعقول

ولكن الحق أن جيلا جديداً إذا شب عربيا في منطقته ، بأية حروف وبأية علامات ، فتمكن من قراءة الكلام العربي مضبوطاً أدق ضبط ، معرباً أصح إعراب ، واكتسب بذلك ملكة الإفصاح - فإن هذا الجيل الجديد لا يعجزه بعدئذ أن يرجع إلى المؤلفات التي كتبت بالحروف العربية القديمة ، وأن يقرأ ما فيها من بيان ، وينتفع بما حوت من علم وأدب ، وذلك إذا أنفق القليل من الساعات في تعلم صور الحروف العربية القديمة ، باذلا في هذه السيل أيسر جهد .

ولا ريب أن كل امرئ في مكنته تعلم الصور الخطية لثمانية وعشرين حرفاً ، أية كانت ، في ساعات معدودات وبجهد غير معسور .

وفي هذا المنحى مغامر من جهات مختلفة . فهو أولاً : يزيد في الحيز المقسوم للكلمات ، وهذا تفويت لمزية الاقتصاد . وثانياً : لا يحمي من خفاء الكلمة أول وهلة ، لا فتراق حروفها . وثالثاً : يقتضي يقظة ورعاية للفصل بين كل كلمة وكلمة ، ولو وقع التهاون في هذا الفصل - وهو واقع لا أمان منه - لاختلطت حروف الكلمات بعضها ببعض ، ولتعدر على القارئ أن يميز كل كلمة في جملتها ، ويفرق بينها وبين الكلمة التي تتلوها .

وبخلة ما نادى به المنادون من المقترحات سواء ما كان منها يشيد باتخاذ الحروف اللاتينية ، وما يتخذ للكتابة حروفاً مخترعة ، وما يقتضي إدخال علامات أو أوضاع جديدة للحروف أو الحركات - جملة ذلك كله لم يسلم من النقد والاعتراض - وكان أكبر ما يثيره النقاد والمعرضون من مأخذ أن هذه المقترحات المعروضة لتغيير الكتابة العربية تقطع الصلة بين القديم والجديد . فاذا أخذ الناس بإحدى هذه الطرائق ، وكتبوا بها ، عجزوا عن أن يقرءوا ما تركه لنا الأولون من تراث ثقافي عريض ، وحيل بين الجيل الجديد وبين الانتفاع بذلك التراث الذي لاتزهد فيه الأمة العربية بحال .

والحق أن الاعتراض بالقطع بين القديم والجديد دعوى لا تخلو من غلو في القول ، وإسراف في التصور . فان أية حروف بل أية علامات وإشارات تكتب بها اللغة العربية لاتقطع بين قديم اللغة وجديدها ، ولا تفصل بين ماضيها وحاضرها . بل لعل حروفاً

الوضوح ، لا يصرفنا عن أن نسأل أنفسنا :
أتريد الحقائق النظرية ، أم نريد الواقع
العملي ؟

إن كنا نريد النظريات ، فجمال القول
ذو سعة ، وميدان الاقتراح رحيب الجنبات ،
تتنافس فيه الأذهان .

وأما إن أردنا الواقع الملموس ، فيجب
أن نصارح أنفسنا في غير موارد ولا مراء .
لغتنا العربية في جوهرها ومظهرها ليست
ملكاً لوطن وحده ، ولا هي مقصورة على
دولة بعينها ، ولكنها شركة بين طائفة من
الأوطان والدول . وجلي غاية الجلاء أن هذه
الطائفة التي تضم بين جوانبها الأمة العربية
كلها يجري فيها اتجاه واضح إلى الإبقاء على
الكتابة العربية القديمة . والتهيب للعدول عنها
وإن كان الرأي العام في الأمة العربية كلها
يوثمن بقصور تلك الكتابة عن الوفاء بمحاجات
الضبط ، ويعاني من صعوبتها ما يعانيه .

ثمة عامل نفسي يسرى بين جوانح الأمة
العربية ، من أغفله لم يأمن الشطط . فان
جماهيرنا في نهضتنا الحديثة التي تقوم على
أساس الحضارة الغربية الراهنة ، تمتلكها
نزعته المبالغة في الحرص على شخصياتها
القومية ، وهذه الجماهير - في شديد حرصها
ذلك - تتوهم أن حروف كتابتنا العربية
إحدى هذه الشخصيات ، فان نبذتها كان
ذلك إمعاناً في التطرف ، وهدماً للمأثور ،
وتفريطاً في الجانب القومي العزيز .

وعلى الرغم من أننا طلاعون في نهضتنا

ولو قدر للأمة العربية أن تتواضع على
اقتباس حروف أجنبية ، أو اختراع حروف
جديدة ، لوجب مع ذلك أن نلزم الناشئة
تعلم تلك الصور القديمة للحروف العربية .
حتى إذا شبوا وقد انتقادت اللغة لألسنتهم ،
ومررتوا على ضبط نطقها ، وأحسنوا تصريف
كلماتها ، وأمنوا من اللحن في إعرابها -
استطاعوا بمعرفتهم حروف العربية القديمة
أن يطالعوا ما شاعوا من تراث السلف ، ولا
سواء المراجع الكبيرة ، وأمّهات الكتب ،
في فروع العلوم والفنون والآداب .

وستظل الحاجة إلى تعلم الحروف العربية
القديمة قائمة ، حتى يتسنى لنا أن نعيد طبع
هذه المراجع وأمّهات الكتب بالحروف التي
تتواضع عليها . وستقل وطأة حاجتنا إلى
هدم الحروف كلما مضينا أشواطاً في طبع
تلك الكتب والمراجع . ولكن قدراً من هذه
الحاجة سيبقى قائماً وإن أعدنا طبع مئات من
المؤلفات ومئات .

ومن هذا يتبين أن تواضعنا على أية حروف
لكتابة اللغة العربية ، لا يقطع الصلة بين
قديمنا وجديدنا في ميدان التأليف . فالصلة
باقية ، وربما بقيت على نحو أوثق مما هي
الآن . وغاية ما هنالك أن الأمر يقتضينا
معرفة حروف العربية القديمة ، فاذا
عرفناها وضح لنا الطريق إلى منهل التراث
العربي ، نعب منه ما وسعنا أن نعب ، لا
يصدنا عنه شيء .

بيد أن هذا المنطق الذي نراه واضحاً كل

فن حق الأمة العربية علينا أن نساير في عهدها الحاضر رأيها العام ، وأن نسوس هذا الرأي في حكمة وأناة ، حتى يمين وقت تهباً النفوس فيه لقبول الجديد .

فالإجراء الذي يمكن أن نكفل له قبول الأمة العربية في جملتها ، هو أن يكون لمشكلة الكتابة الغربية حل لا تتغير به الحروف القائمة ، ولا تتنكر معه صورتها المألوفة .

ومتى اتسق لنا تحقيق رغبة الرأي العام في استبقاء القديم ، فإن الناس جميعاً يرحبون بما نتخذ من وسيلة لتذليل المصاعب التي تعترض حل تلك المشكلة في ميدان الطباعة .

وقد حدانا هذا على أن نعرض طريقة تقوم على أساس الكتابة العربية في أوضاعها الراهنة ، بيد أننا نفي عنها ما كان عائقاً عن إدخال علامات الضبط في الحروف المطبعية .

إن صندوق الحروف في المطبعة العربية يحمل لكل حرف صوراً متعددة ، منها المفرد ، ومنها ما يقبل الاتصال بحسب أول الكلمة ووسطها وآخرها ، وبحسب وقوع الحروف في بنية الكلمة المركب بعضها فوق بعض . ولذلك اتسع صندوق الحروف من ناحية ، فتعذر أن يحتل معه صندوقاً آخر لعلامات الضبط . وتركبت الكلمة من ناحية أخرى . فأصبح وضع علامات الضبط عليها غير دقيق . وهذا كله هو سر استئصال علامات الضبط ، وإخفاقها في أداء مهمتها ، وهو

إلى الأمام ، آخذون من الحضارة بكل الأسباب ، فإن جماهيرنا تلك ما برحت تحت وطأة من تقديس التقاليد المتوارثة ، تضن ما وسعها الضن بالنزول عن شئ من شئون حياتنا الاجتماعية ، وإن كان من الظواهر والقشور .

والحروف العربية القديمة ، وإن كانت لا تزيد على أنها أداة تصوير ، وليست هي من جوهر اللغة في قليل ولا كثير ، فإنها قد اتخذت في أوضاعها القائمة ، مساحة من التقديس ، لشدة الألفة بها . وطول العهد معها ، وجلال القدم فيها ، ولذلك لا يحسب كل تغيير يلحق بها إلا استخفافاً بشيء تحيط به هالة من الجلالة والإكبار .

وإذن فهذا العامل النفسي المتأصل ، هو الذي يقف عقبة في سبيل ما ينادى به المفكرون وذوو الرأي ، من اتخاذ حروف جديدة مقتبسة أو مخترعة لكتابة العربية .

ولا خلاف على أن العوامل النفسية التي تستقر بين جوانح الأمم لا تسقط بخلة بقوة منطق ، وروعة دفاع ، وحجة إقناع . وإنما كذلك ، لا تسقط بظهور مضرة ، واستبانة نفع . فإن للعوامل النفسية أسبابها والملايسات رويداً زالت معها تلك العوامل رويداً ، وليس كالزمان دواء لها وعلاجاً .

هيات أن يفرض اقتراح جديد للكتابة بقانون ، وهيات أن يلزم الناس إلزاماً بإقناع ، وكل محاولة تجافي المجرى الطبيعي لتطور نفسية الأمم مكتوب لها الإخفاق .

العقبة في سبيل استعمالها في الكتب التي تخرجها المطابع .

وإني أرى أن تقتصر من صور الحروف على صورة واحدة ، وبذلك يكون لصندوق الحروف المطبعية عيون لا تتجاوز الثلاثين عينا ، فنخلص من تلك العيون التي تزيد على ثلاثمائة ، وأن نتخذ علامات الضبط المتعارفة التي يجري بها الاستعمال . وسيرحب بها الصندوق الذي تخفف مما كان يفرض به من الصور المتعددة للحروف الأصلية ، وانفسحت جوانبه لتقبل هذه الحركات في غير مشقة ولا عسر . وطوعا لهذا يتوافر للطباعة غنم من السهولة والتيسير ، كما يتوافر للكتابة غنم من تعميم الضبط بلا عناء .

وأقترح أن تكون الصورة التي تقتصر عليها من صور الحروف ، هي الصورة التي تقبل الاتصال من بدء الكلمات ، وهي التي يسميها أهل فن الطباعة : «حروفا من الأول» ، على أن تؤثر الكاف المبسوطة ، وتظل حروف الألف والذال والذال والراء والزاي والواو والياء المربوطة واللام ألف باقية على صورتها في حالة إفرادها .

وأكبر ظني أننا لو أخذنا بهذه الطريقة لحللنا مشكلة الكتابة العربية الآن على نحو لا يثير اعتراضنا ، ولا يتطلب تهيئة الأذهان للرضا بتغيير طارئ ، وإقناع الرأي العام بقبول شيء جديد .

وعندي أن هذه الطريقة تتحقق بها المزايا الآتية :

أولا :

أنها تنفي شبهة القطع بين القديم والجديد فالحروف هي الحروف المعروفة ، وعلامات الضبط هي القديمة المألوفة .

ثانياً :

أن الحروف ستكون واضحة لاخفاء بها . فهي غير مركبة ، بل مبسوطة ، يعرب فيها كل حرف عن صورته في تميز واستقلال .

ثالثاً :

أن علامات الشكل ستقع على الحروف بأعيانها ، تأخذها الأنظار باللمح ، فلا ترجح العلامات بين الحروف المركبة في الكلمة الواحدة . إذ أن كل حرف رحب الصدر لما يقع فوقه أو تحته من علامة الشكل . وبذلك تأمن العلامات من التزحزح ، وتسلم من التعرض للخطأ والاضطراب .

رابعاً :

أن اتخاذ صورة واحدة للحروف في جميع مواقعها من الكلمات ، أولاً ووسطاً وآخراً ، سيجعل تعليمها أيسر مئونة ، لأننا لا نروع المتعلمين بالحرف الواحد متعدد الصور ، مختلفاً في حالة إفراده عنه في أحوال تركيبه . ولذلك أثره في تعليم القراءة للناشئين ، ومكافحة الأمية على وجه عام بين الأهلين .

خامساً :

أن المصاعب التي تتجشمها المطبعة الآن لا يبقى لها محل . فإن صندوق الحروف

القبول ، ووضعت موضع التنفيذ ، لتوقعنا أن يزودها أهل الفن في مسابك الحروف بما يوحى به وضعها الجديد ، وأن يزيدوا تجميلاً ، ويضيفوا إليها من ألوان التعديل والتنسيق ما يجعلها أدق أداءً ، وآتق منظراً ، وأدنى إلى الرضا والاستحسان .

بقي أن نعرض لشيء لا نجد سبيلاً إلى أن نضرب عنه صفحاً . ذلك هو أن لمشكلة ضبط الكتابة جانباً غير الجانب المطبعي الفني الذي تحمله هذه الطريقة .

إن المطالبة بضبط الكتابة أمر تعترضه مصاعب يتبرم بها الكاتبون . فلإننا إذا رغبتنا إلى كل كاتب أن يقدم ما يكتبه إلى المطبعة مشكولاً على وجه الدقة ، استشعر من ذلك غتاً ، ولاقي في سبيله رهقاً . أليس هو مطالباً بأن يتحرى الصواب في الضبط ؟ وهل يتسنى لكل كاتب أن يحسن ضبط ما يكتب ؟ أو ليس ذلك يقتضى بصراً باللغة ، وإتقاناً لقواعد النحو والصرف ، حتى لا يكون الضبط الجديد سبيلاً إلى إشاعة الخطأ من حيث ينبغي إشاعة الصواب ؟

ولكن هذا الذي نتوقعه ونخشاه من شيوع الخطأ إذا أريد الكاتبون على ضبط ما يكتبون ، دليل أسطع دليل على أننا تعوزنا المرانة على سلامة النطق وصحة الإعراب ، دليل أسطع دليل على حاجتنا القصوى إلى تعميم الضبط في الكتابة .

على أن لكل تغيير ظاريء مصاعبه

سيتحرر من أكبر ما يثقله . فاذا أضفنا إليه علامات الشكل لم يضق بها جميعاً . وسيصبح ذلك الصندوق الذي يحسرى الحروف وعلامات ضبطها جميعاً لا يزيد على خمسين عينا ، على حين أن صندوق الحروف غير المشكولة في حالتها الراهنة المتعددة الصور يربي على ثلاثمائة .

سادساً :

أن وقت العمال الذي كانوا ينفقونه في اجتلاب صور الحروف على اختلافها سيتوافر لهم ، فينفقون القليل منه في اجتلاب الشكل . . وسيصبح صفهم للكلمة مشكولة يتطلب من الوقت والجهد أقل مما كان يتطلب صف كلمة لا شكل فيها .

سابعاً :

أن اجتناب التركيب في الحروف سيجعل الكلمات مهسوة ذات أفق أقل انخفاضاً من الأفق الذي تقتضيه الكلمات المركبة الحروف ، فتزداد السطور في الصحيفة ازدياداً يعوضها مما يستلزمه انبساط الحروف من اتساع الحيز .

ولقد رغبت إلى المطبعة في أن تستن هذه الطريقة في صف جملة من الكلام ، فلم تعى بذلك ، وأثبتت التجربة أن الطريقة لا تعترضها في العمل عقبات ، مع أن المطبعة اعتمدت في إنجاز ذلك على صندوق الحروف الذي يحسرى به الاستعمال الآن .

ولو أن هذه الطريقة لقيت حظاً من

تنفيذها عقبة ، فاننا لانستطيع أن نلزم بها الأمة العربية إلزاماً ، ولا أن نفرضها على المطابع فرضاً . ولكن يجب أن ندعو إليها دعوة عملية طبيعية تزكيا عند الناس ، وتحذوهم على اتخاذها بالطوع والاختيار .

ولعل أهدي سبيل إلى تحقيق تلك الدعوة هو أن تلتزم وزارة المعارف طبع كتبها التعليمية في مختلف المواد والمراحل ، وافية الشكل ، صحيحة الضبط ، بهذه الطريقة الهيئة الميسورة . ولن تجد الوزارة في سبيل ذلك ما كانت تجد من مصاعب فنية ، وعقبات مطبعية ، حالت بينها وبين تعميم الشكل في كتب التعليم .

فاذا ألزمت وزارة المعارف نفسها بهذا الإجراء ، كان ذلك حافزاً على اتخاذ تلك الطريقة في محيط الجمهور .

وسينشأ تبعاً لذلك عامل نفسي لتأييد تعميم الضبط في سائر المطبوعات ، هو عامل التأسى والاقتداء ، عامل التنافس في إظهار القدرة على إخراج كتب مشكولة ، تشبها بما تخرج وزارة المعارف من كتبها في شتى مواد العلوم والفنون والآداب .

ويومئذ يتحقق غرض منشود ، سعى إليه « مجمع اللغة العربية » ، وأبتغى إليه الوسيلة ما وسعه أن يبتغى ، ذلك هو تعميم الضبط في الكتابة العربية على نحو ميسور .

الأولى ، ولكل إصلاح عثراته في فواتح الطريق ، حتى يستقر الأمر ، وتستتب الحال . فلا ريب في أننا حين نأخذ أنفسنا بضبط ما نكتب سيشيع بيننا خطأ كثير ، إلا أن هذا الخطأ سيقبل ويضمحل على توالي الزمن ، وفقاً لتبع النقاد ، والرغبة في توحى الصواب . ولا ريب كذلك في أن الأمر سيقضى تخصيص طائفة من البصراء باللغة للإشراف على كل ما تخرجه المطابع من كتب وصحف ومجلات ، حتى تبرأ من اللحن والخطأ في ضبط الكلام .

ومر الأيام كفيل بإنشاء جيل جديد من الكتاب والمؤلفين يغنون بقدر كبير أو صغير عن معونة المراجعين والمصححين . وهذا الجيل ناشيء حتماً متى شب على قراءة ما يقرأ مضبوطاً أم ضبط ، إذ يتعود سلامة النطق ، وتستقر في أذهانه صيغ الكلمات والجمل مضبوطة معربة ، فيكتبها كما ألفها عينه ، ويتلفظ بها كما سمعها أذنه . وبذلك يقتطف ثمرة النحو والصرف ، دون تخصص في تعلم النحو والصرف . شأنه في ذلك شأن الشاعر المطبوع حين ينظم ما ينظم صحيحاً لا خلل فيه ، طوعاً لما أدمن من قراءة الشعر ، ولو لم يعرف من علم العروض شيئاً .

وعلى الرغم من أن هذه الطريقة التي نراها حلاً للمشكلة الفنية المطبعية في ضبط الكتابة ، طريقة ميسورة ، لا تقف في سبيل

صَحْبِ قَدَةِ الْمِثَالِ
 أَرِيهِ أَنْ نَقْتَصِرَ مِنْهُ صُورَ الْحُرُوفِ فِي
 عَلَيْهِ صُورَةٌ وَاحِدَةٌ ، وَبِذَلِكَ يَكُونُ
 لِيَصْنَعُ دُوقَ الْحُرُوفِ الْمَطْبَعِيَّةِ عِيُونًا
 لَا تَتَجَاوَزُ الثَّلَاثِينَ عَدًّا . فَنَتَخَلَّصُ
 مِنْ ذَلِكَ الْعِيُونِ الَّتِي تَزِيدُ عَلَيْهِ
 ثَلَاثِمِائَةٍ . وَأَنْ نَتَّخِذَ عِلَامَاتِ الضَّبْطِ
 الْمُرْتَعَدَةِ الْجَارِيَةِ بِهَا الْإِسْتِعْمَالُ ،
 وَسَيُرْحَبُ بِهَا صَنْدُوقُ الْحُرُوفِ الَّتِي
 تَخَفَّفَ مِنْهَا كَأَنْ يَغْصَبُ بِهِ مِنْهُ الصُّورُ
 الْمُرْتَعَدَةُ لِلْحُرُوفِ الْأَصْلِيَّةِ وَأَنْفَسَحَتْ
 جَوَانِبُهُ لِتَقْبَلُ هَذِهِ الْحَرَكَاتِ فِيهِ غَيْرِ
 مَشَقَّةٍ وَلَا عُسْرٍ . وَطَوَّعًا لِهَذَا يَتَوَافَرُ
 لِلطَّبَاعَةِ غُزْمٌ مِنْ السُّهُولَةِ وَالتَّيْسِيرِ
 كَمَا يَتَوَافَرُ لِكِتَابَةِ غُزْمٌ مِنْ تَعْمِيمِ
 الضَّبْطِ بِلَا عَنَاءٍ .

وَأَقْتَرِحُ أَنْ تَكُونِ الصُّورَةُ الَّتِي
 نَقْتَصِرُ عَلَيْهَا مِنْ صُورِ الْحُرُوفِ هِيَ
 الصُّورَةُ الَّتِي تَقْبَلُ الْإِتِّصَالَ مِنْ بَدْءِ
 الْكَلِمَاتِ ، وَهِيَ الَّتِي يُسَمِّيَهَا أَهْلُ
 فَنِّ الطَّبَاعَةِ : « حُرُوفًا مِنْ الْأَوَّلِ » .
 عَلَيْهِ أَنْ تُؤَثَّرَ الْكُفُؤُ الْمَبْسُوطَةُ وَأَنْ
 تَظَلَّ حُرُوفُ الْأَلِفِ وَالذَّالِ وَالرَّاءِ
 وَالزَّايِ وَالْوَاوِ وَالنَّاءِ الْمُرَبُّوطةِ
 وَاللَّامِ الْأَلِفِ بِأَقِيَّةٍ عَلَيْهِ صُورَتُهَا فِيهِ
 حَالَةٌ لِإِفْرَادِهَا .

وَمَا هُوَ ذَا نَمُودَجُهَا فِيهِ صَنْدُوقِ
 الْحُرُوفِ الْمَطْبَعِيَّةِ :

أ ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز س ش ض
 ط ظ ع غ ف ق ك ل م ن ه و لا ي